بتاريخ: 12 يناير 2022 العدد: 661 المصدر: الوطن(15 أكتوبر 2021)

«التخطيط»: خفض معدلات النمو السكاني على رأس أولويات الدولة

قالت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط، إن قضية النمو السكاني المتسارع تمثل إحدى أهم القضايا التي تبذل الدولة جهودًا حثيثة لمجابهتها وتضعها على رأس أولوياتها، بهدف الحد من تأثيراتها السلبية على مقومات التنمية الشاملة وعدالة التوزيع، اتساقًا ورؤية مصر 2030 التي تهدف إلى الارتقاء بجودة حياة المواطن وترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي.

رابط الخبر

الرأي

بداية، نود الإشارة إلى نص المادة 41 من الدستور: "تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة".

من هذا المنطلق، تعد جهود وزارة التخطيط للحد من الزيادة السكانية مطلوبة وضرورية، وهي خطوة على الطريق الصحيح يجب دعمها والبناء عليها. ولكن، بالرغم من نبل الهدف، إلا أن التجربة المصرية منذ الستينيات قد أثبتت أنه لن تتمكن الدولة من تحقيق إنجاز ملموس في ملف السكان إلا باجتماع أربعة عناصر رئيسية معا في نفس الوقت: الإرادة السياسية، الإطار المؤسسي السليم، السياسة السكانية الشاملة، وأخيرا التمويل الكافي.

وبالرغم من توافر الإرادة السياسة، تعاني باقي العناصر من مشاكل حادة ومزمنة تحول دون ترجمة هذه الإرادة إلى إنجاز ملموس على أرض الواقع، وهو ما نتناوله بالتفصيل فيما يلي:

1. الإطار المؤسسي

عانى الهيكل المؤسسي الحاكم لملف السكان في مصر من عدم الاستقرار والتعديل المستمر بشكل ينبئ عن غياب الرؤية طويلة الأجل وضعف التخطيط.

- انتقال تبعية ملف السكان أكثر من مرة بين وزارة الصحة، ووزارة الدولة للأسرة والسكان التي أُنشئت وأُلغيت، وكذلك المجلس القومي للسكان الذي انتقلت تبعيته من رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الوزراء ثم استقراره تحت مظلة وزارة الصحة منذ 2002.

- إن عدم استقلال المجلس القومي للسكان وتبعيته لوزارة الصحة، وهي أحد الجهات المعنية بتنفيذ السياسات السكانية، يفقده القدرة على التنسيق والمتابعة والتقييم ويجعل قرارته أقرب إلى التوصيات منها إلى السياسات الملزمة لجميع الوزارات والجهات المعنية بالقضية السكانية. بالإضافة إلى أن التغيير المستمر في قيادات الوزارة ومن ثم قيادات المجلس يحد من القدرة على المساءلة والمحاسبة.

- منذ عام 2015 أعلنت العديد من الوزارات عن مبادرات سكانية متفرقة، كمبادرة "2 كفاية"، "أنتِ الأهم"، "طفلين وبس"، دون وجود تنسيق واضح بين هذه الوزارات بعضها البعض من ناحية، ودون تقييم جاد لنتائج هذه المبادرات على أرض الواقع من ناحية أخرى.

2. السياسة السكانية

على غرار الإطار المؤسسي، شهدت السياسة السكانية العديد من أوجه الضعف والقصور، أهمها:

- تعامل الحكومات المتعاقبة مع القضية السكانية بشكل مجتزأ غير متكامل، باختزالها في محور واحد فقط وهو تنظيم الأسرة مع عدم التركيز على باقي المحاور وهي: تحسين خصائص السكان، توزيع السكان خارج الوادي والدلتا، رفع مستويات المعيشة، خلق نمو احتوائي مستدام في جميع القطاعات. ويؤدي ذلك التعامل بشكل مجتزأ مع القضية السكانية إلى ضعف النتائج وتباطؤ الإنجاز على أرض الواقع.

- بالرغم من إطلاق "الاستراتيجية القومية للسكان 2015 – 2030" في نوفمبر 2014، أعلن وزير الصحية والسكان في يوليو 2017 عن "الاستراتيجية المنضبطة للسكان" دون إطلاقها بشكل رسمي، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى استدامة الجهود المبذولة في هذا الملف وعدم تغيرها بتغير المسؤول المختص.

- ضعف الخطة التنفيذية وصعوبة متابعتها أو تقييمها نظرا لغياب البيانات المغذية للعديد من مؤشرات الصحة الإنجابية والجنسية التي بُنيت عليها الاستراتيجية، ويرجع ذلك إلى عدم اجراء "المسح الصحي للسكان" منذ 2014 وهو المصدر الوحيد لمثل هذه البيانات.
- في ظل غياب المتابعة والتقييم، رفضت لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة بمجلس النواب موازنة المجلس القومي للسكان لكل من الأعوام المالية: 2018/2017، 2019/2018، 2021/2020 معتبرة إياها إهدارا للمال العام، وأصدرت توصياتها بضرورة وضع خطة سكانية محددة واضحة المعالم بآليات تنفيذية فعالة يتم متابعتها بشكل سنوي.[1]

3. التمويل

- بداية من الثمانينيات تم الاعتماد بشكل مكثف على التمويل الخارجي خاصة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حتى انتهاء برنامجها في مصر في 2009، ومنذ ذلك الوقت لم يتم رصد موارد كافية لتنفيذ معظم أنشطة الاستراتيجية القومية للسكان.
- على سبيل المثال من بين 23 نشاطا للتوعية السكانية في الخطة التنفيذية لم يكن هناك تمويل كافي سوى لثلاث أنشطة فقط بنسبة 13% من الأنشطة المخطط تنفيذها.

[1] المصدر: https://bit.ly/3t9A36o

جدير بالذكر أن:

- **"عدم الاستدامة" هي السمة الحاكمة للجهود السكانية في مصر منذ الستينيات** وذلك بسبب التغيير المستمر في الهيكل المؤسسي والسياسة السكانية وكذلك عدم استمرارية الإرادة السياسية أو التمويل على نحو ما تم توضحيه.
- **بضبط الإطار المؤسسي لملف السكان وحوكمته بشكل جيد يمكن تحقيق الاستدامة** في جميع المحاور المتعلقة بالقضية السكانية، وذلك من خلال إجراء جميع الإجراءات اللازمة لتمكين المجلس القومي للسكان من أداء دوره بفاعلية. ويوضح الشكل التالي مقترح المركز المصري للدراسات الاقتصادية للشكل المؤسسي السليم لحوكمة ملف السكان:

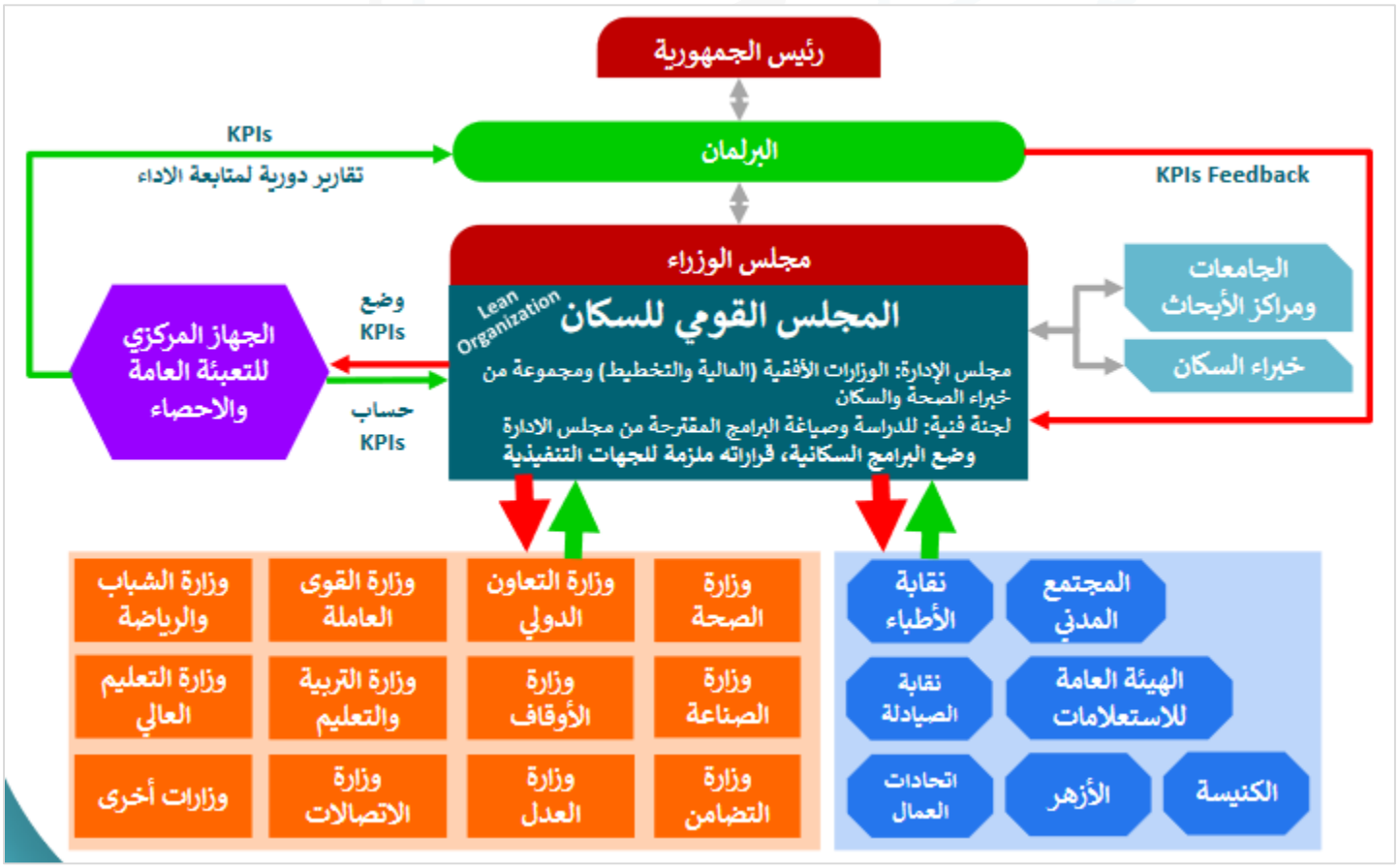

- **ضرورة استكمال السياسات السكانية بسياسات عامة فعالة سواء على المستوى القطاعي أو الكلي،** بهدف خلق نمو اقتصادي احتوائي مستدام قادر على امتصاص جميع أشكال العمالة ومن ثم رفع مستويات معيشة المواطنين، وتعظيم الاستفادة من الهبة الديمغرافية في مصر.
- **قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بإعداد دراستين تفصيليتين عن القضية السكانية بعنوان:**
  - السياسة السكانية في مصر: تحليل مقومات النجاح والشكل المؤسسي الأمثل.
  - تأثير الجائحة على الزيادة السكانية وكيفية التعامل السليم معها.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© 2022 ECES المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.